

الأسد: نعيش حالة حرب بمعنى الكلمة

دعا إلى الاستفادة من تجارب دول الشرق... ووجه نحو المصالحة الوطنية

شدد الرئيس السوري، بشار الأسد، خلال ترؤسه أولى جلسات الحكومة الجديدة أمس، على أن «الجانب الاجتماعي أساس الاستقرار السياسي والأمني»، مؤكداً أن سوريا تعيش «حالة حرب بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، وبالتالي كل سياساتنا وتوجهاتنا تكون للانتصار في هذه الحرب»

أدت الحكومة السورية الجديدة اليمين الدستورية، أمس، أمام الرئيس بشار الأسد، الذي دعاها إلى معالجة المشاكل الاقتصادية والاستفادة من تجارب دول «الشرق» بعدما أثبت الغرب أنه يأخذ ولا يعطي، منبهاً في الوقت نفسه إلى أن سوريا تعيش «حالة حرب بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى».

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن الأسد قوله للحكومة الجديدة «نحن هنا للعمل، والجانب الاجتماعي أساس الاستقرار السياسي والأمني، ولا بد أن يكون لدينا عقل اقتصادي مع رؤية واضحة»، قبل أن يضيف «نحن نعيش حالة حرب بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، وبالتالي كل سياساتنا وتوجهاتنا تكون للانتصار في هذه الحرب».

وأضاف الأسد «نريد علاقات جيدة مع كل دول العالم، ولكن يجب أن نعرف أين هي مصالحنا الدائمة وليس المحلية، وقد لاحظنا في المفاوضات أن الغرب يأخذ ولا يعطي، واتخذنا قراراً بالتوجه شرقاً، وهناك بدائل حقيقية مع هذه الدول، ويجب أن نساعد القطاع الخاص لئلا يمكن من بناء علاقة حقيقية مع تلك الدول (دول الشرق)».

وبعدما أشار الرئيس السوري إلى أن «الأمال كبيرة، وهي مطالب مشروعة للمواطنين ولو كانت أكبر من الإمكانيات»، أوضح الأسد أنه «عندما نتحدث أو نتواصل بشفاافية مطلقة مع



الأسد مخاطباً أعضاء الحكومة الجديدة أمس (أ ف ب)

أوضح الأسد أن «الاقتصاد السوري، وحتى اقتصادات دول أكبر بُنيت على المشاريع الصغيرة، فالإقتصاد الصغير قليل التأثير بالظروف الخارجية وبالحصار السياسي، ويجب أن ندرس السياسات المالية والنقدية التي تعزز التنمية»، وأشار إلى أن «ثبات سعر الصرف جيد، لكنه ليس كل جوانب الاقتصاد، بل يجب أن نعطي الأولوية للمناطق الأكثر فقراً في سوريا. ويجب أن نفكر في كل قرار عن الأليات التي تحقق العدالة في تكافؤ الفرص بين المواطنين». كذلك، تطرق الأسد إلى القطاع الزراعي بوصفه «قطاعاً استراتيجياً»، وأوضح أنه «ضمن هذا القطاع هناك محاصيل استراتيجية، ولا نستطيع أن نقارن أي قطاع آخر في سوريا بالقطاع الزراعي، لأن جزءاً كبيراً من المجتمع السوري يعمل ويعيش على الزراعة، والجزء الأكبر من الاقتصاد السوري يتأثر بالزراعة وبالمواسم السنوية»، قبل أن يؤكد أن سياسة الدعم مستمرة. وأضاف «لم نتخلّ ولن نتخلّى عنها، لكن لا بد من تطوير الليات الدعم وهو بحد ذاته ثغرة من ثغرات الفساد أو الثغرات التي يستغلها الفساد، فلا بد من إيجاد طريقة لدعم ذكي مؤتمت عن طريق البطاقة الذكية أو أي آلية أخرى».

على صعيد آخر، لفت الرئيس السوري إلى أنه «لا يمكن لأي وزير مهما كان جيداً أن يتابع كل الأمور بكل المحافظات على نحو جيد، واللامركزية تخدم الوزير».

وكان وزير المصالحة الوطنية، علي حيدر، قد نقل عن الرئيس السوري دعوته، خلال لقائه أعضاء الحكومة، إلى «معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعانيها المواطن، من خلال قدرتنا على الاكتفاء الذاتي الداخلي، والتوجه شرقاً إلى الدول الصديقة التي تربطنا معها علاقات صداقة ولا تكن عداوة وبغضاء للشعب السوري وليس لها معه تاريخ استعماري، والاستفادة من تجارب تلك الدول». وقال حيدر إن الأسد شدّد خلال اللقاء، الذي استمر نحو ثلاث ساعات، على أن «قرار الحكومة السورية الجديدة هو المصالحة الوطنية بمجملها»، مشيراً إلى أن «كل الجهود يجب أن تصب في إنجاح مشروع المصالحة، من خلال معالجة كل الأزمات التي يعانيها المواطن السوري».

(سانا، أ ف ب، رويترز، يو بي أي، ارنأ)

كل سياساتنا وتوجهاتنا تكون للانتصار بهذه الحرب

المواطنين، فالمواطن سيتفهم وسيدعم». ولفت إلى أن «المشكلة هي مشكلة تواصل مع المواطن. وعندما لا نتواصل لا ننقل المعلومة، لا نشرح، لا يمكن للمواطن أن يعرف ما هي الإمكانيات، وبالتالي لا يمكن أن يقيم الوزير أو تقيم الحكومة بشكل موضوعي». كذلك أكد الرئيس السوري أن «المهم ماذا ستفعل الحكومة، ولا يهم المواطن أي منطقة يمثل الوزير»، مشيراً إلى أن «الأساس هو العمل، ولسنا مجلساً أكاديمياً، بل نحن هنا للعمل، فالحكومة تأتي في ظروف جديدة، وهناك متطلبات جديدة تفرض علينا مهمات جديدة». وكذلك، نبه الأسد إلى أن «أي

أردوغان يحذر من غضب «قوي ومدمر»... و«الأطلسي» لا يصعد

غليون دخل سوريا لساعات... والاستخبارات الأميركية تؤكد تماسك الجيش

السلام، إيفريه لادسو، مجلس الأمن، يوم أمس، بأن الخطر المتزايد في سوريا جعل من المستحيل على أعضاء بعثة المراقبين، التابعة للمنظمة الدولية، التفكير في استئناف عملياتها في الوقت الراهن، حسبما ذكر دبلوماسي بالمجلس.

ميدانياً، وقعت اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية ومجموعات مسلحة، يوم أمس، في ضواحي دمشق أسفرت عن مقتل 27 شخصاً. وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» عن مقتل 59 شخصاً آخرين، بينهم 32 جندياً من القوات النظامية، في اشتباكات وتفجارات في مناطق أخرى.

إلى ذلك، أكد الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري المعارض برهان غليون أنه دخل الأراضي السورية أمس لبيع ساعات، وأجرى «جلسات مع الثوار». وقال إن الزيارة تشكل «دعماً معنوياً للثوار»، و«مواساة لاهلنا الذين تعرضوا للقتل والمجازر والذبح».

(أ ف ب، رويترز، يو بي أي، سانا)

الاتحاد حضراً للسفر على مستشارة الرئيس السوري بئينة شعبان. وشملت قائمة العقوبات العديد من الجهات الحكومية، من بينها وزارتا الدفاع والداخلية، ومكتب الأمن القومي، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. على صعيد آخر، أبلغ الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لعمليات حفظ

رفضوا الكشف عن هويتهم أمس، قالوا إن «الجيش السوري لا يزال موالياً للنظام، بالرغم من الانشقاقات الرفيعة المستوى التي حدثت أخيراً»، في حين اعتبروا أن «المعارضة لا تزال مشتتة وغير قادرة على المهاجمة بقوة موحدة، ما يشير إلى فترة مقبلة سيكون فيها النزاع طويلاً». وأفاد المسؤولون بأن النظام السوري يحافظ «على ولاء القوات عن طريق الحفاظ على رواتبهم، حتى وإن كان الوقود والمواد الغذائية تنفذ بالنسبة إلى بقية البلاد». كما أشاروا إلى أن النظام استخدم أيضاً «مبليشيات لمهاجمة الأحياء السكنية بدلاً من إشراك الجيش المؤلف معظمه من السنة».

من جهة أخرى، أعلن الاتحاد الأوروبي تشديد العقوبات على سوريا، يوم أمس، وفرض قيوداً على بنك «سوريا الدولي الإسلامي»، و«الشركة السورية لنقل النفط» لقائمة المؤسسات المستهدفة بحسب الجريدة الرسمية التي تنشر فيها قوانين الاتحاد الأوروبي. كما فرض

غضب تركيا قوي ومدمر». ومضى يقول «كل عنصر عسكري يقترب من تركيا قادماً من الحدود السورية يمثل خطورة وخطراً أمنياً سيجري اعتباره تهديداً عسكرياً وسيعامل كهدف عسكري». وقال «هذا الحدث الأخير يظهر أن نظام الأسد أصبح يشكل تهديداً واضحاً وقريباً لأمن تركيا وكذلك لشعبه».

من ناحيتها، قالت وزارة الخارجية الروسية، أمس، إن «حدث إسقاط الطائرة التركية لا يجب النظر إليه كاستفزاز أو عمل متعمد». ودعت موسكو كلاً من سوريا وتركيا إلى «ضبط النفس والتعامل البناء بغية استيضاح كل ملابسات الحادث مع الطائرة التركية».

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن الانشقاقات واقترب القتال من دمشق وإسقاط طائرة حربية تركية بنيران سورية، هي جميعها مؤشرات على أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد بدأ يفقد السيطرة على البلاد. إلا أن مسؤولين في الاستخبارات الأميركية،